الملخص الإعلامي لمشروع دعم روابط الضحايا

إصدار رقم: 6 || من 1 نيسان/أبريل 2025 إلى 30 حزيران/يونيو 2025

وقفة لعائلات المعتقلين والمختفين قسراً في دمشق، للمطالبة بالحقيقة حول مصير أحبّائهم وتحقيق العدالة. 2025/05/25

الجهود التعاونية لروابط الضحايا في المرحلة الانتقالية

مقدمة:

مع بدء المرحلة الانتقالية في سوريا عقب سقوط نظام الأسد، دخل ملف المفقودين/ات مرحلة جديدة بعد سنوات من الإنكار والإهمال المتعمد. حيث أصبح هذا الملف من القضايا الملحة على أجندة الحكومة الانتقالية، التي بدأت باتخاذ خطوات أولية للاعتراف بحقوق الضحايا وعائلاتهم، من خلال الإعلان عن إنشاء هياكل وطنية مختصة، وإشراك بعض روابط الضحايا في رسم السياسات المتعلقة بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

في هذه المرحلة، تسعى روابط الضحايا إلى توثيق الانتهاكات وضمان تمثيل صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، وتدفع نحو تضمين مبادئ العدالة الانتقالية، وعلى رأسها الحق في الحقيقة والمحاسبة، ضمن برامج العدالة الانتقالية الوطني. كما تطالب بضمان جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم، من خلال التعويض المعنوي والمادي، والدعم النفسي والاجتماعي، بما يساهم في استعادة الكرامة ويمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال الطريق طويلًا أمام كشف الحقيقة وتحقيق العدالة الشاملة، فالكثير من المقابر الجماعية ما زالت غير مكتشفة، وأرشيفات أجهزة الأمن لم تُفتح بالكامل، والعائلات لا تزال تعاني من غياب المعلومات حول أحبائهم المفقودين. ومن هنا، يبقى دور روابط الضحايا محوريًا، ليس فقط في المطالبة بالحقوق، بل أيضًا في البناء، من خلال المشاركة النشطة في رسم ملامح سوريا الجديدة.

تم إعداد هذه الوثيقة بمنحة مالية مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالكامل ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

تحديثات محلية ودولية حول قضيّة المفقودين والمفقودات قسرياً في سوريا:

صور لأشخاص مفقودين يُعتقد أنهم سجناء من سجن صيدنايا (رويترز)

الهيئة الوطنية للمفقودين

أصدر الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، في 17 أيار/مايو 2025، مرسوما يقضي بتشكيل هيئة وطنية للمفقودين، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتعمل على امتداد الأراضي السورية وتُعنى بكشف مصير المفقودين/ات والمختفين/ات قسرًا وتوثيق حالاتهم وإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة إلى جانب تقديم الدعم القانوني والإنساني لعائلاتهم. وقد تم تعيين الحقوقي محمد رضى جلخي رئيسًا للهيئة وتكليفه بتشكيل فريق العمل ووضع النظام الداخلي خلال ثلاثين يومًا من تاريخ صدور المرسوم، لكن لم يتم إعلان النظام الداخلي حتى تاريخه.

اجتماع رئيس الهيئة الوطنية للمفقودين في سوريا مع بعض أعضاء وعضوات الفريق الاستشاري. 2025/06/19 فيسبوك

مع العلم أنّ المبادرة، قد لاقت ترحيبًا من جهات دولية من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي اعتبرتها خطوة إيجابية نحو كشف الحقيقة وإنصاف ذوي الضحايا، كما أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده للتعاون مع الهيئة في حال طُلب منه. ومع ذلك أثار غياب التفاصيل القانونية في المرسوم تساؤلات حول وضوح صلاحيات الهيئة ومدى توافقها مع المعايير الدولية مما يشكل اختبارًا مبكرًا لمصداقيتها وفاعليتها.

وفي اليوم ذاته صدر المرسوم رقم 20 القاضي بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية كهيئة مستقلة تعنى بكشف الانتهاكات التي تسبب فيها "النظام السوري البائد"، ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها بالتنسيق مع الجهات المعنية وجبر ضرر الضحايا وترسيخ مبادئ عدم التكرار والمصالحة الوطنية. وقد تم تعيين عبد الباسط عبد اللطيف رئيسًا لها.

رحبت روابط الضحايا؛ عائلات قيصر، مسار، تعافي، عائلات من أجل الحرية، حرري، عائلات للحقيقة والعدالة ورابطة تآزر بإعلان تشكيل الهيئتين واعتبرته اعترافًا رسميًا بمأساة المفقودين ودعت إلى إشراك الناجين/ات وذوي الضحايا في كل مراحل عمل هيئة المفقودين وضمان تنسيق فعال مع المؤسسة المستقلة

المعنية بالمفقودين في سوريا. ورحبت المؤسسة المستقلة بتشكيل الهيئة واختيار الدكتور محمد رضى جلخي رئيسًا لها وأعربت عن تطلعها إلى شراكة وطنية يقودها السوريون/ات بدعم دولي مؤكدة التزامها بالتعاون مع الهيئة الجديدة والعمل المشترك للبحث عن جميع المفقودين/ات دون استثناء، وتقديم الدعم اللازم لعائلاتهم.
وفي 26 حزيران/يونيو 2025، أعلنت الهيئة الوطنية للمفقودين عن تشكيل مجلسها الاستشاري. ونشرت الهيئة الوطنية على صفحتها بموقع فيسبوك، نبذة موجزة عن أعضاء المجلس الذي -حسب تعريفها- يضم مجموعة من الخبراء وممثلي روابط الضحايا، في تركيبة تجمع بين الخبرات الفنية والتجارب الحية في ملف المفقودين.

ألمانيا تحكم على طبيب سوري شارك بتعذيب المعتقلين بالسجن مدى الحياة

علاء موسى في محكمة في فرانكفورت، ألمانيا، 16 حزيران/ 2025. وكالة الصحافة الفرنسية

قضت المحكمة الجنائية الخامسة التابعة للمحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت/ألمانيا بتاريخ 16 حزيران/ يونيو 2025، بالسجن مدى الحياة بحق الطبيب السوري علاء موسى، البالغ من العمر 40 عامًا، وذلك بعد إدانته بجرائم ضد الإنسانية وتعذيب وقتل معتقلين خلال فترة حكم نظام بشار الأسد. وقال القاضي كريستوف كولر لدى النطق بالحكم إن الطبيب "قتل شخصين وألحق إصابات خطرة بتسعة آخرين" مشددا على أن هذه الممارسات حصلت في عامي 2011 و2012 و تندرج في "إطار الرد الوحشي لنظام الأسد الديكتاتوري والظالم" على التظاهرات الاحتجاجية المناهضة له.
ووصل الطبيب المجرم إلى ألمانيا في 2015 حيث مارس جراحة العظام إلى حين توقيفه في 2020 بعدما تعرف عليه لاجئون سوريون أكدوا أنه كان يمارس عمله في مستشفيات عسكرية في دمشق وحمص.
وبدأت المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت محاكمة موسى في كانون الثاني/يناير 2022 والتي امتدت 188 جلسة استمعت فيها المحكمة إلى نحو 50 شاهداً وضحية وخبراء قانونيين. ووجه ممثلو الادعاء للطبيب أكثر من 12 تهمة بالتعذيب أثناء عمله في سجن عسكري ومستشفيات في حمص ودمشق خلال عامي 2011 و2012.
ويعد الحكم في القضية، الأول من نوعه بأعقاب سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

قسم الانجازات

ملفات قيصر للعدالة - Justice for Files Caesar / facebook

فعاليات ومواقف مشتركة

بيان روابط الضحايا حول إنشاء هيئة وطنية معنية بشؤون المفقودين في سوريا

أصدرت روابط الضحايا؛ مسار، تآزر، تعافي، عائلات قيصر، عائلات من أجل الحرية، عائلات للحقيقة والعدالة، حررني، بياناً في 17 أيار/مايو 2025، حول قرار الحكومة السورية الإنتقالية إنشاء هيئة وطنية للمفقودين في سوريا، حيث أعربت عن ترحيبها بهذه الخطوة، ودعت إلى استثمارها بشكل جاد ومسؤول يضمن تحقيق العدالة وكشف مصير جميع المفقودين دون استثناء.

أكدت الروابط أن معالجة ملف المفقودين/ات في سوريا لا يمكن أن تتم بمعزل عن المشاركة الفاعلة لروابط الضحايا وأسرهم/ن، وأن أي تصور لهيئة من هذا النوع لا بد أنّ يستجيب لمطالبهم/ن في كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا، وأن يكون تأسيسها منسجماً مع منظور متكامل للعدالة الانتقالية. وأشار البيان إلى أهمية التنسيق الكامل مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، بوصفها جهة أساسية قائمة لا يمكن تجاهلها أو إضعاف دورها، بل يجب الاستفادة من خبراتها ومواردها والبناء على ما تمّ إنجازه مسبقاً لتعزيز الجهود الوطنية في معرفة الحقيقة وكشف المصير. كما شدد البيان على ضرورة إشراك روابط الضحايا والناجين/ات في جميع مراحل المشاورات المتعلقة بإنشاء الهيئة واتخاذ القرارات وتصميم وتنفيذ مهامها.

بيان حول المرسوم رقم 20 القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

رحّبت روابط الضحايا؛ مسار، تآزر، تعافي، عائلات قيصر، عائلات من أجل الحرية، عائلات للحقيقة والعدالة، حررني، عبر بيان لها بصدور المرسوم رقم 20 بتاريخ 17 أيار/مايو 2025، القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، واعتبرته خطوة لفتح مسار وطني نحو العدالة والإنصاف، لكنها أعربت في الوقت ذاته عن قلقها العميق من مضمون المرسوم ومحدودية صلاحيات الهيئة. وأشار البيان المنشور في 23 أيار/مايو 2025، إلى أن قصر اختصاص الهيئة على جهة واحدة من أطراف النزاع يهدد مبدأ المساواة المنصوص عليه في الإعلان الدستوري ويخالف مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما قد يحوّل الهيئة إلى أداة لتمييز الضحايا بدلاً من إنصافهم جميعاً دون استثناء. كما شدد على ضرورة الاعتراف بكافة الانتهاكات التي ارتُكبت خلال العقود الماضية من جميع الأطراف، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب. وطالب الموقعون بإلحاق المرسوم بقانون خاص يصدر عن سلطة تشريعية لاحقة، يحدد صلاحيات الهيئة ويكفل استقلاليتها من خلال آليات تشاورية تشمل الضحايا والناجين/ات والمجتمع المدني. ودعوا إلى تبني نهج عدالة انتقالية شامل وغير تمييزي يتضمن كشف الحقيقة، المحاسبة، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، إلى جانب الشفافية والتعاون مع الهيئات الدولية المعنية.

ندوة العدالة الانتقالية ورؤية العائلات

المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا.@IIMPSyria

في العشرين من أيار/مايو 2025، نظّمت رابطة "عائلات قيصر"، بالتعاون مع روابط ميثاق الحقيقة والعدالة، ندوة حوارية عبر الإنترنت بعنوان "العدالة الانتقالية ورؤية العائلات"، بمشاركة نخبة من الخبراء والخبيرات في الشأنين القانوني والإنساني، وذلك بهدف تسليط الضوء على مطالب العائلات ورؤيتها في مسار العدالة الانتقالية. شارك بالندوة كل من كارلا كينتانا، رئيسة المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، ومياسة الشيخ أحمد، الناشطة الحقوقية والمدافعة عن حقوق الإنسان، وروبرت بيتي، رئيس الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، وجمانة سيف، المستشارة القانونية الأولى في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية. كما تولّى إدارة الجلسة أحمد حلمي، مدير مبادرة "تعافي". وشهدت الندوة كذلك مشاركة فعالة من مريم الحلاق، مؤسسة رابطة "عائلات قيصر"، وياسمين المشعان، رئيسة الرابطة.

تصور لتشكيل هيئة وطنية مستقلة للمفقودين/ات

عقدت مجموعة من روابط الضحايا ومنظمات المجتمع المدني السوري من بينها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير وروابط؛ تعافي، عائلات قيصر،عائلات من أجل الحرية، مسار، تآزر، عائلات للحقيقة والعدالة، حرري، اجتماعاً طارئًا في 16 حزيران/يونيو 2025، لبحث تصور لتشكيل هيئة وطنية مستقلة للمفقودين/ات. نتج عن الاجتماع ورقة تضم مقترحات لضمان شراكة حقيقية مع الضحايا وتعزيز فاعلية واستقلال الهيئة. اشتملت المقترحات على مجموعة من المبادئ والإجراءات التي من شأنها المساهمة في ضمان استقلالية وفاعلية الهيئة الوطنية للمفقودين-ات، وتكاملها مع مطالب الأسر وحقها في الحقيقة والإنصاف.

شددت الورقة على ضرورة تمثيل الضحايا بنسبة لا تقل عن 50% داخل الهيئة، مع مراعاة التنوع الجغرافي والسياسي والإثني، وضمان تمثيل عادل للنساء، ورفض أي تبعية سياسية أو حكومية. كما اقترحت إطاراً قانونياً متكاملاً يشمل تجريم الاختفاء القسري وتعديل التشريعات الوطنية، ويمنح الهيئة صلاحيات واسعة تشمل: كشف مصير المفقودين، إدارة قاعدة بيانات مستقلة، تقديم الدعم القانوني والنفسي، والتعاون مع المنظمات الدولية. وأكدت الورقة على أهمية إشراك المجتمع المدني وروابط الضحايا في الرقابة على عمل الهيئة عبر مجالس مواكبة مجتمعية مستقلة تُشكّل في مختلف المحافظات وتمنح صلاحيات مراجعة واعتراض علني.

بحسب المشاركين، يمثّل هذا التصور خطوة أساسية نحو إنشاء هيئة مستقلة وشفافة، ترتكز على حقوق الضحايا وتلعب دوراً محورياً في مسار العدالة الانتقالية في سورية.

أنشطة مناصرة

في الأول من نيسان/أبريل 2025، وبتنسيق من قبل منظمة "حررني" ورابطة "معتقلي الثورة السورية" ومشاركة من رابطة "تعافي" وأسر وضحايا الاختفاء القسري، نُظّمت وقفات تضامنية تحت شعار "شمعة من أجل المغيبين"، شارك فيها أفراد من عائلات الضحايا وناشطين وناشطات من مختلف أنحاء سوريا ومدينة برلين، وذلك وفاءً لذكرى المغيبين والمغيبات قسرًا، وللمطالبة بكشف مصيرهم وتحقيق العدالة. أقيمت هذه الوقفات في أكثر من 22 نقطة جغرافية، حيث أوقد المشاركون الشموع ورفعوا اللافتات التي عبّرت عن تمسّكهم بالحقيقة والعدالة، مؤكدين أن الغياب لا يعني النسيان، وأن العدالة حق لا يسقط بالتقادم. وقد شملت الوقفات التضامنية مناطق متعددة منها دمشق، سلمية، حلب، درعا/الصنمين، درعا/طفس، محردة، حماة، شيزر، حمص/الساحة، حمص/بابا عمرو، عفرين، الكسوة، حجيرة، القامشلي، أرمناز، إعزاز، الغوطة الشرقية، إدلب، التل، سلقين، القنيطرة/نبع الصخر، بالإضافة إلى مدينة برلين.

المبادئ التوجيهية لمشاركة الضحايا في عمليات العدالة

بادرت الشبكة الدولية للضحايا والناجين/ات من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (INOVAS)، بما في ذلك رابطة تآزر للضحايا، مبادرة تعافي، رابطة عائلات قيصر، ورابطة عائلات للحقيقة والعدالة، بإعداد ونشر مجموعة من المبادئ التوجيهية لمشاركة الضحايا في عمليات العدالة في الثالث من نيسان/أبريل 2025. تركز هذه المبادئ على ضرورة إشراك الضحايا في جميع مراحل عمليات العدالة، مع احترام اختياراتهم/ن وحدودهم/ن، وتمكينهم/ن من التعبير عن أنفسهم بصدق وأصالة. كما تشدد على ضرورة اعتماد نهج يراعي التنوع والاختلاف بين الضحايا، خاصة من حيث النوع والسياق الاجتماعي، وتوفير وسائل تواصل شفافة ومتاحة للجميع، مع التأكد من حماية الضحايا من أي أذى أو مخاطر قد تنجم عن مشاركتهم/ن. وتهدف المبادئ إلى أن تكون مرجعاً للأفراد والمنظمات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية، وتعزز مشاركة فعالة وهادفة للضحايا، وتقدم توصيات عملية للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لضمان إدماج الضحايا بشكل كامل في صنع القرار وتنفيذ آليات العدالة.

أصدرت رابطة "تآزر" في 7 أيار/ مايو 2025، بيانا استنكرت فيه التعيينات العسكرية التي أعلنت عنها "الحكومة السورية" ضمن تشكيلات "الجيش الوطني السوري"، والتي شملت شخصيات مصنفة على قوائم العقوبات الدولية ومتهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. من بينهم أحمد إحسان فياض الهايس (أبو حاتم شقرا)، محمد الجاسم (أبو عمشة)، سيف بولاد (أبو بكر)، وجميعهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية شملت القتل، التعذيب، الاغتصاب، والاتجار بالبشر، وتهجير السكان الكُرد قسرياً ومصادرة ممتلكاتهم، وتحقيق مكاسب مالية تُقدّر بعشرات الملايين من الدولارات. ووصفت "تآزر" هذه التعيينات بأنها "نكسة عميقة لمسار العدالة الانتقالية في سوريا، وإعادة شرعنة للجريمة تحت عباءة الدولة والمؤسسات العسكرية"، محذّرةً من إعادة إنتاج البنية القمعية القديمة بوجوه جديدة. كما دعت الرابطة إلى إخضاع التعيينات لمعايير حقوق الإنسان، واستبعاد كل من تورط في الجرائم من مواقع النفوذ والسلطة بشكل فوري، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

في الثاني عشر من أيار/مايو 2025، شاركت سيدات من رابطة "عائلات قيصر" في اجتماع مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، ميخائيل أونماخت، بهدف تسليط الضوء على قضية العدالة الانتقالية في سوريا وبحث رؤية المرحلة المقبلة. تناول اللقاء الاستماع إلى وجهات نظر الحاضرات حول التحديات الراهنة، كما شهد نقاشًا معمقًا حول ملف هيئة العدالة الانتقالية المزمع تشكيلها من قبل الحكومة السورية الجديدة. وقد أكد جميع الحضور على الأهمية القصوى والضرورة الملحة لإنشاء الهيئة وضمان محاسبة جميع منتهكي حقوق الإنسان. وشددت عائلات قيصر على أهمية هذه اللقاءات في تحريك ملف العدالة، وكشف الحقيقة، وضمان عدم الإفلات من العقاب، بما يسهم في تأسيس سوريا جديدة تقوم على أسس العدالة والمساءلة.

خلال مؤتمر "شهود العدالة: السعي نحو المساءلة وتحقيق العدالة في سوريا - ما التالي؟" الذي نُظم في العاصمة الفرنسية باريس من قبل منظمة "ملفات قيصر من أجل العدالة" في 28 أيار/مايو 2025، تم تكريم السيدة مريم الحلاق، مؤسسة رابطة "عائلات قيصر"، تقديرًا لمسيرتها الحافلة في الدفاع عن حقوق الضحايا وعائلات الشهداء والمفقودين/ات في سوريا. جاء هذا التكريم اعترافًا بصوتها الشجاع الذي حمل معاناة الأمهات السوريات إلى المنصات الدولية، ومثّل ذاكرة العدالة التي ترفض النسيان. أكدت السيدة مريم أن هذا التكريم لا يمثّلها وحدها، بل هو لكل أم لم تعرف قبر ابنها، ولكل من لا يزال يطالب بالحقيقة. وقالت: "نحن نطالب بالعدالة، لأن المحاسبة حق، ولأن من حرمونا أبناءنا لا يجب أن يفلتوا من العقاب. أقولها باسم عائلات الشهداء: لا تتوقفوا، لا تصمتوا، استمروا بالمطالبة بالحقيقة والمساءلة." وتضمّن المؤتمر أيضًا تكريم كل من فريد المذهان وأسامة عثمان من فريق "ملفات قيصر"، تقديرًا لجهودهما في كشف الجرائم وتوثيقها، بالإضافة إلى تكريم السيدة فدوى محمود، الصوت الصامد لعائلات المختفين/ات قسرًا.

من جانبها، عقدت رابطة "عائلات من أجل الحرية" اجتماعين في كل من إسطنبول ودمشق خلال شهر أيار/مايو 2025، بهدف تعزيز دور العائلات في مسارات العدالة الانتقالية والمساءلة، ومواكبة التطورات الجارية في ملف المعتقلين/ات والمختفين/ات قسرًا. انعقد الاجتماع الأول بتاريخ 18 أيار/مايو 2025 في مدينة إسطنبول، لمناقشة المستجدات المتعلقة بتشكيل "الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية" و"الهيئة الوطنية للمفقودين"، حيث تم تعريف السيدات الأعضاء بأدوار الهيئتين ومهامهما. لاحقًا، في الفترة ما بين 23 و25 أيار/مايو 2025، اجتمعت غالبية أعضاء الفريق القيادي للحركة داخل العاصمة دمشق، في لقاء هو الأول من نوعه داخل سوريا، جرى خلاله استعراض السياسات الداخلية للحركة، ومراجعة أولوياتها، إلى جانب وضع الخطوط العريضة لخطة العمل الاستراتيجية للعام القادم. كما شاركت العضوات بوقفة رمزية في ساحة الأمويين، عبّرن خلالها عن تمسكهن بالعدالة، ورفضهن لأي تسوية تتجاهل حقوق الضحايا أو تُقصي أصوات العائلات، مؤكدات على أنهن جزء فاعل في النضال من أجل الحقيقة والمحاسبة.

وفي 25 أيار/مايو 2025، نظّمت "عائلات من أجل الحرية" وقفة احتجاجية في ساحة الأمويين بالعاصمة دمشق، بالتزامن مع صدور قرار رئاسي بتشكيل "هيئة العدالة الانتقالية". عبّرت العائلات المشاركة عن رفضها اقتصار عمل الهيئة على انتهاكات النظام فقط، معتبرة أن تغييب ضحايا الأطراف الأخرى يُفقد مسار العدالة معناه، ويكرّس الإقصاء والتمييز. وطالبت العائلات بكشف مصير أحبّائها، ومحاسبة جميع المتورطين في جرائم الاعتقال التعسفي والإخفاء والتعذيب دون استثناء، مشددة على أن العدالة لا يمكن أن تكون مجتزأة أو انتقائية.

نظّمت رابطة "حررني" بالتنسيق مع رابطة "معتقلي الثورة السورية" في التاسع من حزيران/يونيو 2025، وقفات تضامنية في 23 منطقة داخل سوريا، تحت شعار "لا عدالة بدون كشف المصير". هدفت الوقفات إلى إيصال صوت موحّد إلى كل من هيئة المفقودين والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، لمطالبتهم بالشفافية والشمولية، وضمان مشاركة فاعلة لعائلاتهم/ن في آليات عملها. خلال الفعالية، أطلق المشاركون/ات "صندوق الحقوق" كرمز للأمل والاستمرار في النضال، وضع فيه الأهالي رسائل موجّهة إلى هيئة المفقودين وهيئة العدالة الانتقالية، عبّروا فيها عن حقهم/ن في معرفة مصير أحبائهم/ن، ومحاسبة كل من تورط في ارتكاب جرائم الإخفاء والاعتقال. أكد المشاركون/ات أن الغياب القسري لا يُسكتهم/ن، بل يمنحهم/ن قوة إضافية لمواصلة السعي نحو الحقيقة والعدالة. كما طالبوا بالتحرك العاجل للإفراج عن المعتقلين/ات السوريين/ات في السجون اللبنانية. وفي ختام الوقفة، أكدت رابطة "حررني" ومن شارك معها من عائلات الضحايا التزامهم التام بمواصلة النضال السلمي من أجل العدالة، ورفضهم/ن القاطع لأي تغييب لصوت العائلات في مسار العدالة الانتقالية.

وفي 11 حزيران/يونيو 2025، شهدت مدينتا إدلب وإعزاز وقفتين متزامنتين، نظّمتا من قبل "عائلات من أجل الحرية" في ساحة السبع بحرات وساحة فيوتشر، بمشاركة من روابط الضحايا وعدد من العائلات. رفع المشاركون/ات شعارات رافضة للإفلات من العقاب، مؤكدين/ات أن السلام الحقيقي لا يتحقق مع بقاء الجناة دون محاسبة، وأن كرامة الضحايا لا تُساوَم. عبّر المشاركون عن رفضهم/ن لإعادة إنتاج الجلادين ضمن مؤسسات الدولة، ودعوا إلى إدماج صوت العائلات في جميع مسارات العدالة الانتقالية.

وبدعوة من رابطة "عائلات من أجل الحرية" و رابطة "عائلات قيصر"، نُظّمت وقفة شعبية كبيرة في ساحة الأمويين يوم 12 حزيران/يونيو 2025، شاركت فيها عائلات الضحايا والمعتقلين/ات والمختفين/ات قسرًا، تحت شعار "من أجل كرامتنا وحقنا - لا سلام مع الإفلات من العقاب". أكد البيان الصادر عن الوقفة أن كرامة الضحايا غير قابلة للمساومة، وأن العدالة ليست عبئًا بل حق لا يُختزل. رفض المشاركون/ات محاولات تسويق الجناة كشركاء في السلم الأهلي، وطالبوا بعدالة حقيقية لا تعيد إنتاج القتلة في مؤسسات الدولة. واختُتمت الوقفة بتأكيد العائلات على استمرار صوتهم/ن، والتزامهم/ن بمواصلة النضال حتى تحقيق العدالة الشاملة والمنصفة لجميع الضحايا دون استثناء.

خلال الفترة ما بين حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2025، حصلت رابطة حررني ورابطة بذرة خير على ترخيص رسمي لمزاولة عملهم داخل سوريا كمنظمات مستقلة غير حكومية غير ربحية. وعملت الروابط على فتح مقار رسمية لها في الداخل السوري لبدء واستمرار أنشطتهم الداعمة لقضية المفقودين في سوريا.

تدريبات ومشاريع لدعم قضية المفقودين/ات - دعم للعائلات والضحايا

أنهت منظمة "حررني" تنفيذ مشروع "ناجيات مستقلات"، الذي استمر من تشرين الأول/ أكتوبر 2024 حتى أيار/ مايو 2025، والهادف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء الناجيات واليافعات من أسر المختفين/ات قسرًا. تضمن المشروع مسارين رئيسيين، ركز فيها الأول على التمكين الاقتصادي للنساء، بينما تمحور المسار الثاني حول تمكين اليافعات. شمل هذا المسار تنظيم وتنفيذ عشر جلسات تعليمية جمعت بين الجوانب الحقوقية والفنية، بهدف تمكين اليافعات اجتماعيًا من خلال مساعدتهن على تجاوز الصور النمطية والمعتقدات السلبية المحيطة بهن وتحويلها إلى نماذج إيجابية تعزز ثقتهن بأنفسهن. اختار البرنامج 16 يافعة تراوحت أعمارهن بين 12 و17 عامًا، وارتكزت عملية اختيار الفئة المستهدفة على خلق مساحة آمنة وداعمة تعزز الثقة بالنفس والتعلم. قُسمت المشاركات إلى مجموعتين وشاركت كل مجموعة في تدريب لمدة عشرة أيام بإشراف مدربة متخصصة. في إطار هذا النشاط، تم تحديد يوم حواري تعليمي تفاعلي لكلا المجموعتين بعنوان "حقوقنا"، تم خلاله تناول مفاهيم حقوق الطفل باستخدام أساليب سرد القصص وطرق تعليمية تحفيزية. وقد شهد النشاط تفاعلًا إيجابيًا وملحوظًا من قبل اليافعات، حيث أبدين اهتمامًا كبيرًا بالورشات وأظهرن حماسة للتعلم والمشاركة.

من جهتها، واصلت رابطة "عائلات للحقيقة والعدالة" جهودها في دعم ذوي المفقودين/ات والمختفين/ات قسرًا، من خلال التوثيق والمناصرة وتقديم الدعم القانوني. منذ مطلع نيسان/أبريل وحتى حزيران/يونيو 2025، وثّقت الرابطة 228 حالة اختفاء قسري جديدة ضمن قاعدة بياناتها، في إطار برنامجها الخاص برصد الانتهاكات.

وفي 18 أيار/مايو 2025، استقبل مكتب الرابطة في الريحانية وفدًا من اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP)، حيث اجتمع الفريق مع 15 عضوًا من الهيئة العامة للمنظمة. تم خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول التطورات الأخيرة في سوريا بعد سقوط النظام، وبحث سبل دعم قدرات الرابطة وتقييم احتياجات عائلات المفقودين/ات في المرحلة الحالية.

كما أطلقت "عائلات للحقيقة والعدالة" خدمة بث مباشر أسبوعية كل يوم أحد بهدف توفير استشارات قانونية دورية لأهالي المفقودين للإجابة على استفسارات الجمهور. تناولت إحدى الجلسات موضوع الهيئة الوطنية للمفقودين، وشارك فيها محامو الرابطة للإجابة على الأسئلة القانونية. وفي إطار خدمات الدعم القانوني، قدّمت الرابطة استشارات مجانية لـ 122 من أهالي المفقودين/ات، ونظّمت جلسات توعية حضرها 40 مشاركًا ومشاركة للوقاية من الابتزاز والاحتيال، كما تم بث إحدى الجلسات على الهواء مباشرة لتوسيع نطاق الاستفادة.

بتاريخ 17 حزيران 2025، نظّمت الرابطة ورشة تدريبية في مدينة عفرين داخل سوريا، استهدفت 14 من أعضاء الهيئة العامة، وركّزت على مبادئ وأهمية التوثيق في العمل الحقوقي.

استكملت رابطة "بذرة خير" أنشطتها في مجال الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال المعتقلين/ات والمختفين/ات قسراً في سوريا، خلال الفترة ما بين الأول من نيسان/أبريل و30 حزيران/يونيو 2025. حيث نفذت الرابطة نشاطاً عن المسرح خلال 15 جلسة ضمت 20 طفل وطفلة من عوائل الضحايا. ركزت الجلسات على تطوير لغة التواصل لدى الأطفال والقدرة على التعبير من خلال اللفظ ولغة الجسد، مما ساهم برفع الثقة بالنفس وتعزيز مهارات التواصل والعمل الجماعي لديهم.

أقامت الرابطة أيضاً، ورشة تدريب قانوني موجهة لليافعين/ات حول اتفاقية حقوق الطفل، شارك فيها 20 مستفيد ومستفيدة، واستمرت مدة 3 أيام متتالية من 26 إلى 28 نيسان/أبريل 2025. هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين/ات على اتفاقية حقوق الطفل ورفع الوعي بأهميتها وتأثيرها على حياة الأطفال وعلاقتهم/ن بالقوانين الوطنية.

واختتمت "بذرة خير" سلسلة الأنشطة بإقامة معرض ختامي في 30 أيار/مايو 2025، بحضور عدد من الشركاء ومنظمات ومبادرات فاعلة في لبنان، بالإضافة إلى العائلات والأطفال المشاركين مع الرابطة. بلغ عدد الحضور نحو 120 شخصاً، وضم المعرض عرضًا لقطع الشمع التي أبدعها الأطفال، إلى جانب عرض مسرحي مباشر على الخشبة، شكّل ذروة البرنامج العلاجي والتعبيري. افتُتح المعرض بكلمات من عضوات الرابطة،

تلاها عرض مسرحي قدمه الأطفال بحرفية وصدق لامس مشاعر الحاضرين، واختُتم العرض بجلسة نقاش بين الأطفال والجمهور. كما خُصص ركن لعرض الشموع، وآخر لتلقي التوصيات والملاحظات من الحضور، الذين عبّروا عن إعجابهم الشديد بما قدّمه الأطفال، وأكدوا على أهمية استمرار مبادرة "بذرة خير" في لبنان، وتوسيعها لتشمل سوريا، لاستيعاب أكبر عدد من الأطفال الذين يمرّون بظروف مشابهة.

من جهتها، نفذت رابطة "مسار" سلسلة من جلسات التدريب وزيادة الوعي القانوني الموجهة إلى عائلات المفقودين على يد تنظيم داعش، خلال أشهر نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو من العام 2025.

في السادس من نيسان/أبريل، قدّمت المستشارة القانونية سمر البردان جلسة عبر تطبيق "زوم" بعنوان: "الخطوات القانونية لما بعد التوثيق في سوريا"، تناولت خلالها المسارات القانونية الممكنة لملاحقة مرتكبي جرائم الخطف والإخفاء القسري داخل سوريا، وعبر الآليات القضائية المتاحة خارجها، مع التركيز على التحولات السياسية المتسارعة التي تلت سقوط نظام الأسد. شارك في الجلسة 67 شخصًا من عائلات الضحايا، وتوزع الحضور بين عدة مناطق داخل سوريا وخارجها، شملت الرقة، دير الزور، منطقة الشعيطات في ريف دير الزور الشرقي، كوباني/عين العرب، إعزاز، إضافة إلى مدينة شانلي أورفا في تركيا.

ومن أجل زيادة المعرفة النقدية لدى أُسر المفقودين،ات، قدّم السيد أحمد مراد تدريبًا حول" تعزيز الوعي بشأن التحقق من المعلومات والتمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة" بتاريخ 28 أيار/مايو 2025. هدف التدريب إلى تعزيز قدرة الأسر على التمييز بين المعلومات الصحيحة والزائفة أو المضللة، مع التركيز على حماية العائلات من المحتوى المؤذي الذي ينتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. حضر هذا التدريب 50 شخصًا من أسر المفقودين/ات.

وضمن جهودها في تقديم الدعم النفسي الاجتماعي لأُسر المختطفين على يد تنظيم داعش، نظّمت رابطة مسار سلسلة من ست جلسات تثقيف نفسي عبر تطبيق "زوم"، في أيام 15، 22، و29 نيسان/ أبريل، و6، 13، و14 أيار/مايو 2025. تركّزت الجلسات حول مفهوم "الفُقدان الغامض" (Loss Ambiguous)، بإدارة الأخصائية النفسية شاهيناز عبد الغفور، التي استعانت بمغنيتين في الجلسة الأخيرة بهدف توظيف الغناء كأداة لتفريغ الحزن والمشاعر المُرهِقة، واستحضار التراث الشعبي كوسيلة للتواصل العاطفي الجماعي. شهدت جلسة الغناء تقسيم المشاركين/ات إلى مجموعتين، حيث ضمت إحداها أفرادًا من الرقة، الشعيطات، إعزاز، ومدينة شانلي أورفا، فيما خُصصت جلسة مستقلة لأسر المفقودين/ات من مدينة عين العرب/كوباني، وأُجريت بالكامل باللغة الكردية، ما أتاح للمشاركين/ات التعبير بحرية بلغتهم/ن الأم، دون حواجز، وبما يضمن أمانهم/ن النفسي والشعوري في مساحة تراعي خصوصيتهم/ن الثقافية.

تم إعداد هذه الوثيقة بمنحة مالية مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بالكامل ولا يمكن في أي حال من الأحوال اعتبارها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.